

حماية البيئة بين الأهداف السياسية والرهانات الاقتصادية للدول الكبرى

Environmental protection between political goals and economic stakes of major countries



د/ ليلي سيدهم

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

sidhoum.alger3@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/24

تاريخ القبول: 2021/05/11

تاريخ الارسال: 2021/05/04

ملخص: على الرغم من الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة إلا أن تأثير الدول الكبرى على تلك الجهود يبقى كبيراً، خاصة منذ اندلاع الحرب التجارية والاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حيث أدى خروج هذه الأخيرة من اتفاق باريس سنة 2017 إلى انعكاسات سلبية على مواقف والتزامات الدول الأخرى وعلى مستقبل الاهتمام بالبيئة. حيث تسعى كل دولة إلى تقوية موقعها الاقتصادي على حساب ترشيد الموارد وتحقيق الاستدامة البيئية.

الكلمات المفتاحية: حماية البيئة؛ الحرب التجارية؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ الصين؛ الصراع.

Abstract:

Despite the efforts made by the United Nations in the field of environmental protection, the influence of major countries on these efforts remains significant, especially since the outbreak of the trade and economic war between China and the United States of America, where the exit of USA from the Paris Agreement in 2017 led to negative repercussions on the positions of The obligations of other countries and on the future of protection of the environment. As each country seeks to strengthen its economic position at the expense of rationalizing resources and achieving environmental sustainability.

key words: environmental protection; trade war; USA, China; conflict.

- مقدمة:

يتساءل الكثير من المهتمين بموضوع البيئة عن سبب الاهتمام السياسي المتزايد بالموضوع، بالرغم من أن الباحثين في مجال البيئة وعلم الأحياء بدءوا بدراسة الموضوع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. والذين تطرقوا في تلك الفترة إلى محدودية الحلول التقنية التي يمكن للإنسان أن يوفرها من أجل حماية البيئة. حيث كان تركيز كل الدراسات على مجموعة من المشاكل مرتبطة كلها بالإنسان والمتمثلة في: الزيادة المتسارعة لعدد سكان الأرض وما سترتب عنها من مشاكل في توفير وضمان الإنتاج الغذائي، الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية وما سترتب عنه من تسابق للدول الكبرى لنهب ثروات الدول الضعيفة. وهو ما سعى في بداية ستينيات القرن الماضي "الحرب العالمية على الطبيعة" والتي يمكن أن تؤدي إلى حروب حقيقة بين مختلف الدول، ونتيجتها ستكون استعمار اقتصادي ممنهج من قبل القوى الكبرى، مما سيعيد ترتيب الخارطة السياسية – الاقتصادية للعالم.

وعلى الرغم من أن الموضوع أثّر بنفس الطريقة التي يثار بها اليوم إلا أن الدول الكبرى لم تعره أي اهتمام خلال تلك الفترة، وهو عكس ما يحدث حالياً. فقد بدأ موضوع البيئة يأخذ أبعاداً سياسية أكبر منذ قمة ريوديجانيرو سنة 1992، وهو ما لا نعتبره من باب الصدفة نظراً لتغير موازين القوى. وكذلك لتغير طريقة تفكير السياسيين في الدول الكبرى والتي جسدها صدور الكتاب الذي اعتبر بمثابة خارطة الطريق الجديد للعالم ما بعد الثنائية القطبية، ونحدث هنا عن كتاب "نهاية التاريخ وخاتم البشر" للكاتب الأمريكي "فرنسيس فوكوياما" والذي صدر في نفس سنة انعقاد قمة ريوديجانيرو، أي في سنة 1992.

لقد حملت خارطة الطريق الجديد للعالم ما بعد الحرب الباردة مشروعاً يستهدف الحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها بالتساوي من طرف الاقتصادات الكبرى في العالم، وذلك من أجل إبقاء القوة في منطقة جغرافية محددة، ومنع التهديد القادم من الدول الفقيرة من الوصول إلى الدول الصناعية، ففي هذه الصدد ذهب الكاتب الأمريكي "غاريت هادين" Garrett Hardin إلى أبعد الحدود في تقرير ما جاء في كتاب نهاية التاريخ، حيث رأى بأن التهديد القادم لن يكون عسكرياً للدول الكبرى، بل سيكون تهديد غذائي بسبب التزايد المستمر للكثافة السكانية في الدول المتخلفة، ويرى أن الحل لمواجهة هذا التهديد هو الحد من السكان خارج جغرافيا الدول المتطورة، وهي فكرة يراها البعض متطرفة لكنها واقعية للدول الكبرى.

وإذا كانت الفكرة الأساسية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة تقوم على تفوق النظام الرأسمالي وضرورة أن يكون النظام السائد في العالم، فإن طريقة تطبيقها لم تحقق الإجماع بين الدول الكبرى، ما دفع تلك الدول إلى تأسيس ما سعى بمجموعة السبعة G7 سنة 1976 والتي أوكلت لنفسها مهمة مناقشة وتخطيط السياسات الاقتصادية للمجموعة، ومن خلالها الاقتصاد العالمي. وقد أضافت المجموعة عضواً ثامناً سنة 1997 وهو روسيا الاتحادية بعد ظهور ملامح تعافي الاقتصاد الروسي. ومن خلال عمل هذه المجموعة لاحظ الخبراء أن همها الأساسي هو الاقتصاد، وكيفية الحفاظ على الصدارة العالمية في المجال. بدليل الاجتماعات التي تعدها المجموعة مع مجموعة "بريكس BRICS" وهي الاقتصاديات النامية الكبرى خارج الجغرافيا الغربية الرأسمالية.

إنه من الظاهر أن موضوع البيئة يعد موضوع خلاف رئيسي بين دول المجموعتين، وحتى بين أعضاء المجموعة ذاتها، حيث ترفض الولايات المتحدة الأمريكية المصادقة على كل ما هو ملزم لها في مجال حماية البيئة، وتقابلها الصين في المجموعة الأخرى بنفس الموقف. وتبريرهما لذلك الرفض هو تبرير موحد مفاده أن الالتزام البيئي يعد كابحا للنمو الاقتصادي في هاتين الدولتين.

الإشكالية: ما هي الرهانات السياسية والاقتصادية التي تواجه موضوع حماية البيئة؟ وكيف ستؤثر الحرب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الجهود الاممية بخصوص حماية البيئة؟
الفرضيات: كلما اشتد التنافس حول موضوع البيئة بين الدول الكبرى، كلما عبر ذلك عن تضارب متزايد في المصالح الاقتصادية لتلك الدول.

كلما زاد الصراع الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، زاد معه الاخلال بالالتزامات الدولية لحماية البيئة، خاصة التقليل من الغازات الملوثة.

الإطار المنهجي: ومن أجل الاحاطة بالموضوع من جوانبه السياسية والاقتصادية، تم الاعتماد على مجموعة اقتربات تساعد على فهم طبيعة الرهانات السياسية والاقتصادية لموضوع البيئة، والمتمثلة في:
1- اقتراب الاقتصاد السياسي: والذي سوف نعتمد عليه لفهم كيف تتعامل الدول مع المسائل الاقتصادية بمنطق سياسي، وكيف توظف الاقتصاد لتحقيق اهداف سياسية. حيث يمكن لهذا الاقتراب توضيح الطريقة التي تتعامل بها الدول الكبرى فيما بينها ومع بقية الدول فيما يتعلق بموضوع البيئة والرهانات المرتبطة به.

2- اقتراب تحليل السياسات العامة: حيث يمكن هذا الاقتراب الباحث من فهم طبيعة القرارات التي تتخذها الدول على المستويين الداخلي والخارجي فيما يخص سياستها البيئية ومدى اخذها بعين الاعتبار للبعد الاقتصادي والسياسي للدولة في محيطها الاقليمي والدولي.

3- اقتراب الامن الإنساني: وهو الاقتراب الذي يتناول الظواهر من خلال مدى توفير الدولة لحاجيات المجتمع والأفراد كل حسب موقعه داخل النظام. وهو ما يفسر الرأي المتطرف لبعض الكتاب الغربيين حول مشكلة النمو السكاني في الدول النامية وتهديدها للأمن الداخلي للمجتمعات والأفراد في للدول المتقدمة.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الدول الكبرى على الجهود العالمية لحماية البيئة، وبالأخص تأثير الحرب التجارية والاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على مستقبل جهود حماية البيئة، وهل ستؤثر تلك الحرب على مواقف والتزامات الدول الأخرى وعلى مستقبل الاهتمام بالبيئة.

وللوصول إلى اهداف الدراسة سنتناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولاً: تنامي القيمة الاقتصادية والسياسية لموضوع البيئة.

ثانياً: الخلافات الدولية وأثرها على جهود حماية البيئة بعد 2015.

ثالثاً: الحرب الاقتصادية ومستقبل الجهود الاممية لتحقيق الاستدامة البيئية.

1. تنامي القيمة الاقتصادية والسياسية لموضوع البيئة.

تعتبر سنة 1972 السنة التي بدأ فيها الاهتمام الفعلي بتداعيات المشكلات البيئية على الأمن القومي للدول، وذلك بعدما نشر تقرير بعنوان "حدود النمو" وهو بحث أعده مجموعة من الشباب الباحثين في معهد مساشوست للتكنولوجيا (MIT) بطلب من نادي روما، تحت تأثير الصناعي الإيطالي "أوريليو بيساتشي Aurelio Peccei" الذي تبني فكرة التهديد السكاني للدول النامية، خاصة وأن التقرير أشار إلى أن المنحنيات الخمسة التي تدل على التطور المادي للمجتمعات ستصبح معكوسة بين 2020 و 2040 بداية بمنحنى النمو السكاني العالم (Bourg, 2017). وهو ما أدى إلى تنامي نزعة عدائية تجاه سكان الدول النامية باعتبارهم الأقل إنتاجاً والأكثر استهلاكاً، وهو ما يبرر، حسب المذهب النيولبرالي، حق الدول الصناعية في الاستفادة من ثروات الدول النامية بحجة أنها غير قادرة على استغلالها في الإنتاج والتطوير بجميع مجالاته. لقد أصبح موضوع البيئة موضوعاً محورياً في نقاشات النخب السياسية والاقتصادية الاجتماعية الوطنية والدولية، بما في ذلك المنظمات المالية والاقتصادية العالمية الرسمية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، هيئة الأمم المتحدة...)، لكن التنامي العالمي للوعي البيئي تختلف دوافعه وأهدافه من دولة لأخرى ومن فئة لأخرى داخل نفس الدولة، وفي هذا المجال يمكن تحديد ثلاث فئات رئيسية (Audier, 2019) وهي:

- المفكرين والنشطاء في مجال البيئة.

- الرأي العام.

- أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي.

إن تناول موضوع البيئة من طرف فواعل مختلف المنطلقات والأهداف، سواء كان ذلك داخل أو خارج الدولة جعلت كل طرف يحمل المسؤولية للآخر، والمثير للانتباه أن تبادل الاتهامات يخص التأثيرات السلبية للنمو الاقتصادي على البيئة من جهة، واختلالات التنمية من جهة ثانية، وهو ما يطرح علامة استفهام حول جدية الاهتمام بالبيئة من حيث كونها مهددة وتحتاج إلى حماية من طرف الدول والمجتمعات. وما يؤكد هذا التناقض هو الجملة التي ختمت بها لجنة جائزة نوبل للسلام تلاوة أسباب منح الجائزة للرئيس الأمريكي السابق "براك أوباما" سنة 2009 والتي تقول: "شكراً لمبادرة الرئيس أوباما... فالولايات المتحدة الأمريكية تلعب الآن دوراً أكثر بناءً للتعريف بالتحديات البيئية التي يواجهها العالم"، وقد كانت تلك الجملة حسب الكثير من المختصين في مجال البيئة، ليست اعتراف بما تقوم به أمريكا من جهود لحماية البيئة، بل مباركة للتجاهل الأمريكي للموضوع من خلال تعبير واضح لرأي أعضاء اللجنة حول موضوع البيئة (Muhlenhover, 2009).

يقول الواقع أن موضوع حماية البيئة لا مكان له أما الحاجيات التنموية لشعوب العالم، حيث أن زيادة نسبة النمو العالمي لا تتناسب مع زيادة نسبة النمو السكاني، وهو ما يقتضي توفير المزيد من الموارد لتلبية الحاجات المتزايدة للسكان، حيث يبين التفسير الذي قدمه "توماس مالتوس Thomas Malthus" حول أهمية الكثافة السكانية كعامل مؤثر على كمية الإنتاج صالحاً إلى اليوم، عندما أشار إلى متغير التطور السكاني إلى جانب الإنتاج والتوزيع والتبادل، ذلك لأن العلاقة وطيدة بين تطور عدد السكان وتطور كمية

الإنتاج. وهذا العامل قد يكون سببا لنشوب صراعات غير متوقعة بين الدول الكبرى حول كيفية الحد من النمو السكاني للدول النامية، وهو ما تظهر بوادره حاليا في الكثير من الدول المتقدمة التي تقدم دعم مالي كبير لكل أسرة تنجب أطفالا، وكذلك تنامي مفهوم الهجرة الانتقائية التي تطبقها العديد من الدول، والتي أصبحت سياسية عامة لها على غرار دول فضاء " شنغن".

وهذا ما يفسر عدم سماع الخطاب البيئي منذ منتصف القرن الماضي من طرف القادة وصناع القرار السياسي، إلا بعدما أصبح يشكل رهانا اقتصاديا كبيرا يمكنه المساس بمصلحة الدول، ففي هذا المجال يري " لوك فيري Luc Ferry " بأن الخطاب البيئي المبني على فكرة الحد من النمو الاقتصادي من اجل حماية البيئة هو خطاب غير عقلاني، مضاد للتطور وربما يكون نوع من الخطاب الفاشي (Smith, 2011). وهو الخطاب الذي تمت محاربته على المستويين الداخلي والدولي للدول الصناعية الكبرى خاصة من طرف الابدولوجيا التطورية في الرأسماليات الصناعية وما بعد الصناعية والتي تعتبر المتسبب الرئيسي في الأضرار البيئية العالمية (Smith, 2011). وهو ما نلاحظه حاليا من جدال بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية ودول " البريكس" من جهة، ودول الاتحاد الأوروبي خاصة ألمانيا وفرنسا من جهة ثانية، باعتبار الطرف الأول يدافع عن التطور وحق الأجيال الحالية في العيش الكريم، ويدافع الطرف الثاني عن البيئة وحق الأجيال المستقبلية في الثروات الطبيعية.

وقد أشار عالم السياسة الأمريكي " هوارد ارنست Howard Ernst " في حديثه عن الخلاف الذي يميز موقف الأمة الأمريكية المدافعة عن الطبيعة والبيئة، وموقف الدولة الأمريكية المتسببة في تدهور البيئة، لمقولة الكاتبة " راشال كارسون Rachel Carson " كأول كاتبة في مجال البيئة والتي اعترفت بأن المشاكل البيئية تحتاج إلى حلول سياسية (Brush, 2004). حيث ركز " هوارد ارنست Howard Ernst " في تحليله على التضارب الكبير بين ما تحتاجه البيئة لكي تتعافى من تدخلات البشر، وما تحتاجه الصناعة الغذائية الزراعية والحيوانية من موارد طبيعية ومواد كيميائية لتلبية حاجات السكان. كما يشير العالم إلى أن إصلاح الإضرار الاقتصادية على البيئة يتطلب الكثير من الموارد المالية، وأن التفوق المالي بين الطرفين الذي ينادي بحماية البيئة (المجتمع المدني، الجمعيات البيئية) والطرف الذي يدعم النمو الاقتصادي (الصناعيين، الشركات الكبرى، ورجال الأعمال) هو لصالح الطرف الثاني بفارق شاسع (Brush, 2004). علما أن الدول تخاف من الطبيعة المهاجرة لرؤوس الأموال، وستقوم بكل ما يلزم لإبقائها داخل حدودها.

وقد كان خروج الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاق باريس حول البيئة دليلا آخر على أن المسألة سياسية - اقتصادية ولا علاقة لها بموضوع البيئة من حيث هو كذلك. فقد صرح الرئيس " دونالد ترامب" في خطاب الخروج من الاتفاق حول المناخ بتاريخ 01 جوان 2017 قائلا: " اعتبارا من اليوم، ستكف الولايات المتحدة عن تنفيذ مضمون اتفاق باريس ولن تلتزم بالقيود المالية والاقتصادية الشديدة التي يفرضها الاتفاق على بلادنا... اتفاق باريس لا يصب في صالح الولايات المتحدة وهو ليس حازما بما يكفي مع الصين والهند... لقد انتخبت لتمثيل سكان بيتسبورغ وليس باريس... أرفض أي شيء يمكن أن يقف في طريقنا

للهيوس بالاقصاد الأمريكي... حان الوقت لإعطاء يانغستاون وأوهايو وديترويت وميشيغن وبيتسبورغ، وهي من أفضل الأمكنة في هذا البلد، أولوية على باريس وفرنسا...." (Rose, 2017).

إن الملاحظ لتطور الاهتمام بموضوع البيئة خاصة في العقد الحالي سوف يكتشف بأن هذا الموضوع يشكل محور الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول الزعامة الاقتصادية للعالم، وبينهما وبين القارة الأوروبية التي تحاول عدم التأخر عن الركب الاقتصادي العالمي من خلال فرض قيود على التطور باسم حماية البيئة، خاصة وأن الميزة الأساسية للدول الأوروبية حالياً هي افتقارها للموارد الطبيعية وعدم قدرتها على اكتسابها مثلما تقوم به الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يهدد اقتصاداتها بالإفلاس خاصة الدول الضعيفة منها مثل اليونان، إسبانيا، رومانيا، بلغاريا.

هذا وقد اهتمت الدول الأوروبية الولايات المتحدة الأمريكية والصين بمحاولة إضعافها زراعياً من خلال الاعتماد على الزراعة الصناعية المعدلة وراثياً والتي تمنعها القوانين الأوروبية. حيث أن ترقية وتطوير الزراعة الصناعية يهدف إلى زيادة الفعالية الاقتصادية على حساب الآثار البيئية لذلك، والمتمثلة في إفقار الأراضي الفلاحية، زيادة التبعية للمنتجين الكبار، بالإضافة إلى أزمة بيئية - اجتماعية ستتجوز بانتشار المجاعة إذا استمر تدمير الموارد الطبيعية، وبتغيير الأنماط الإنتاجية للدول الضعيفة لأجل تحقيق الفعالية الاقتصادية (Smith, 2011). ويقصد بتغيير أنماط الإنتاج للدول الضعيفة قبول دخول الشركات الغذائية الكبرى - الأمريكية والصينية على وجه الخصوص - للاستثمار في تلك الدول، وهو ما يعني استغلال ثرواتها الطبيعية. وهذا الأمر بالذات ما ترفضه كل من ألمانيا وفرنسا اللتان تحاولان الحفاظ على الاتحاد الأوروبي لمواجهة المد الأمريكي والصيني من خلال تقديم مساعدات مالية ضخمة للدول الأوروبية الضعيفة بهدف منعها من التوجه نحو المنافسين من خارج الاتحاد الأوروبي.

وتشير الدراسات الأوروبية في هذا المجال أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين تعملان على تغيير الجغرافيا الاقتصادية للعالم، ومن خلالها تغيير الجغرافيا السياسية (Emily, 2015). وكنتيجة لذلك تغير المؤشرات البيئية نحو الأسوأ. وهو الاتهام الذي ترفضه الدولتين على أساس أن القارة الأوروبية استهلكت أغلب مواردها الطبيعية وهي تريد حالياً شروط بيئية لو فرضت عليها سابقاً لأفلسست أغلب اقتصادياتها. وهنا نلاحظ عودة الخطاب الوطني القومي الذي ساد العالم بين الحربين العالميتين، وهو ما نعتبره تهديداً للاستقرار العالمي، خاصة إذا تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية والصين بموقفهما تجاه قضايا البيئة والمشكلات الاقتصادية المستجدة، وعلى رأسها من سيقوم العالم اقتصادياً خلال العقود المقبلة بداية من سنة 2021، وهي السنة المتوقعة فيها أن تتحول الصين إلى أكبر قوة اقتصادية عالمية، مع المعارضة العلنية لذلك من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما قد يشكل نقطة صدام بين القوتين.

2. الخلافات الدولية وأثرها على جهود حماية البيئة بعد 2015

منذ 1972 إلى غاية 2015، كان هناك اتفاق مبدئي بين غالبية دول العالم حول مسألة حماية البيئة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة من الثروات الطبيعية، وذلك من خلال ما يعرف باجتماعات " قمة الأرض " التي تعقد سنوياً، بدأ بـريو دي جانيرو، ووصولاً إلى قمة باريس. حيث عرفت سنة 2015 تقرير حزمة

من الالتزامات لجميع الدول، وخاصة الصناعية، على رأسها تخفيض الانبعاثات الغازية في الجو والتحول التدريجي للطاقات المتجددة، إضافة إلى فرض قوانين لحماية البيئة داخلها بالنسبة لكل دولة. وقد جاء انتقاد الرئيس الأمريكي " ترامب " لمحتوى الاتفاق شاملاً، غير أنه ركز على عد العدالة بين بلاده وبين منافسيها الاقتصاديين التي احتواها الاتفاق خاصة مضمون المواد 6، 7، 8، 9 (nation unis, 2015).

حيث اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية بعض الدول الصناعية الكبرى (الصين والهند) بعدم الشفافية في التقارير والأرقام المقدمة للأمم المتحدة بهدف التقليل من التزاماتها المالية من جهة، وعدم الخضوع الصارم للالتزامات البيئية من جهة ثانية. وهو ما اعتبر إجحافاً في حق الولايات المتحدة الأمريكية (Rose, 2017). وقد اعتبر الرئيس الأمريكي أن هذا السبب كافٍ لخروج بلاده من الاتفاق وعدم إنفاذها أية أموال من أجل تنفيذه. بل ذهب أبعد من ذلك، حيث تعهد باستعادة حقوق بلاده التجارية والجمركية من كل الدول التي استغلت فترة حكم سابقه، من خلال فرض المزيد من الرسوم الجمركية على الواردات من الصين والاتحاد الأوروبي، مع حماية المنتج الوطني الأمريكي وإعطائه الأفضلية في السوق الداخلي.

لقد كان للانتقادات التي تعرض لها اتفاق باريس حول المناخ الأثر الكبير على القرار الذي اتخذته الرئيس الأمريكي في 2017، فقد عبر أحد أشهر المدافعين الأمريكيين عن البيئة وهو " بيل ماك كيبين Bill McKibben " عن موقفه من الاتفاق بقوله: " لقد خرج العالم أخيراً بشيء مثل الاتفاق حول المناخ، غير أنه عاجز... فإذا نفذت كل الأطراف التزاماتها، فإن الكوكب سترتفع حرارته بحوالي 3.5 درجة على الأقل، وهو كثير وكثير جداً،.... والخلل هو أن اتفاق مثل هذا كان سيحقق نتائج لو تم تبنيه في قمة الأرض لسنة 1995 (lan, 2017). بينما انتقد الكاتب والناقد الكبير في مجال البيئة " كليف سباش Clive Spach " اتفاق باريس بقوله: " لن يغير اتفاق باريس أي شيء... فهو يعالج سيناريوهات المسائل الخاطئة على أنها تمثل نفس الشيء لكل الأطراف. إن أهداف وعود اتفاق باريس ليس لها علاقة بالوضع البيئي، ولا بالواقع الاجتماعي والاقتصادي للعديد من الدول والشعوب " (lan, 2017). إذا فالاعتقاد بأن الرئيس الأمريكي اتخذ قراره بصفة شخصية هو اعتقاد خاطئ، حيث أنه استشار المختصين والخبراء في المجال البيئي.

في الواقع لم يكن موقف الولايات المتحدة الأمريكية معزولاً، فقد لقي تشجيعاً من بعض الدول التي رأت بأن بنود الاتفاق تشكل عقبة أمام النمو الاقتصادي المحلي، خاصة دول " البريكس " وبعض دول جنوب شرق آسيا، حيث كان موقف الرئيس " ترامب " سنة 2017 سبباً كافياً لهذه الدول لإعادة النظر في طبيعة الالتزامات المفروضة عليها، والتنصل منها بطريقة غير مباشرة. خاصة وأن الكثير من الدول لم تصادق أصلاً على بروتوكول " كيوتو " على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، أو أنها انسحبت منه على غرار كندا سنة 2011 (paul, 2018). وهنا طرح التساؤل حول سلطة هيئة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة ومدى قدرتها على متابعة الإجراءات المقررة، وحول دور الدول الكبرى في التأثير على قرارات الهيئة باعتبارها أكبر الممولين لمختلف ملحقاتها ومشاريعها، هذا بالإضافة إلى غياب آليات الرقابة على الشركات الكبرى الناشطة في مجال الطاقة الأحفورية والصناعات الثقيلة، مما تسبب في غياب الشفافية في تصريحات هذه الأخيرة حول درجة التأثير البيئي لأنشطتها (delali, 2017).

حيث أدى غياب آليات الرقابة الصارمة والعدالة بين جميع الدول إلى تحول اجتماعات " قمة الأرض " إلى مجرد محافل دولية، بينما تتخذ القرارات خلال الاجتماعات الثنائية والبيئية لكبار الدول الاقتصادية، مما جعل من الصعب الوصول إلى اتفاق مؤسسي يضمن ويراعي مصالح كل الدول. ما يعني أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأقل إنتاجاً للغازات الصناعية لم تكن لها إمكانية التأثير على القرارات النهائية للأمم المتحدة في مجال حماية البيئة (delali, 2017). المبرر لتدخل الدول الكبرى في قرارات الأمم المتحدة هو " عدم العدالة في توزيع المسؤوليات بين الدول " وهو ما عبر عنه مجلس الشيوخ الأمريكي في انتقاده لبروتوكول كيوتو سنة 1997، وأكدته الرئيس " ترامب " خلال اجتماع مجموعة السبعة سنة 2017 في سيسيليا بإيطاليا.

لقد تفوقت السياسة الاقتصادية للدول الكبرى، المدعومة داخلياً بأغلبية الرأي العام على السياسات الدولية الهادفة إلى حماية البيئة والحد من الآثار التدميرية للنشاطات الاقتصادية للبشر. فقد تبنت الدول الكبرى سياسة واقعية قائمة على مبدأ الأمن الإنساني الذي يقوم على أهمية توفير متطلبات العيش الكريم للأفراد ومن خلالهم المجتمعات والدول، عوض السياسة المثالية التي تنادي بها بعض الدول والمنظمات البيئية القائمة على فكرة الاستدامة. وهو تفكير منطقي إلى أبعد الحدود، فكيف لمن يعيش حالة مزرية اليوم أن يفكر في من سيأتي بعده في المستقبل، ويفكر في ضمان الموارد للأجيال القادمة .

وما زاد المشكلة تعقيداً هو إقرار مجموعة من المعايير لحماية البيئة، والتي تكون الدول حرة في اختيار أحدها، أو الأنسب لها، وهو ما زاد من تمسك أمريكا والصين بموقفهما من القضية، وتمثل هذه المعايير (المحددة للأهداف في كل دولة) التي تختار الدول الالتزام بها في (paul, 2018) :

- BAU (business as usual) ويعني هذا المعيار أن تعمل الدول على خفض الانبعاثات الغازية في المجال الجوي دون تغيير في أساليب العمل المعتمدة فيها. وقد اختارت 85 دولة العمل بهذه الطريقة، منها الجزائر.

- ARCTBY (absolute reduce compared to a baseline year) ، ويقصد بهذا المعيار مقارنة نسبة الانبعاثات الغازية للدولة مقارنة بالنسبة المسجلة السنة الماضية. وقد اختارت 39 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي العمل بهذه الطريقة، منها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

- NET (no explicit target) ، والمقصود بهذا المعيار أنه لا يوجد هدف محدد للدولة في مجال الحد من الانبعاثات الغازية، وقد اختارت 31 دولة هذه الطريقة من بينها السعودية، الكويت وقطر.

- GDP (Target based on emissions intensity) ، ويعني هذا المعيار أن تلتزم الدولة بوضع هدف محدد للتقليل من تلويثها للبيئة يقوم على تحديد شدة الانبعاثات الغازية. وقد اختارت العمل بهذه الطريقة 11 دولة من بينها الصين والهند.

- PPD (target based on peak, plateau and decline) والمقصود بهذا المعيار اعتماد الدول على منحني قياس نسبة التلوث على أساس الذروة، الاستقرار والانحدار. حيث اختار عدد قليل من الدول هذه الطريقة، وهي 3 دول فقط ، الصين، جنوب إفريقيا و سنغافورة.

• (PCF (target based on per capita figures ويكون على الدولة التي اختارت هذه الطريقة إتباع مقياس نسبة الفرد الواحد من التلوث، أي تحديد النسبة المقبولة من خلال تقسيم ما تنتجه الدولة من غازات ملوثة على عدد السكان في تلك الدولة. وقد اختار عدد قليل من الدول تطبيق هذا المعيار وهو 5 دول تتمثل في: أرمينيا، إسرائيل، قرغستان، طاجيكستان وزيمبابوي .

علما أن هذه المعايير غير ملزمة من جهة، ومن جهة أخرى يمكن لدولة واحدة أن تعتمد على أكثر من معيار من أجل قياس مدى خفضها لنسبة الغازات الملوثة للبيئة، وهو ما تقوم به الصين من خلال جمعها بين معيار وضع الهدف المحدد ومعيار منحى قياس نسبة التلوث على أساس الذروة، الاستقرار والانحدار. حيث اهتمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بالتلاعب بالإحصائيات من خلال المعيارين، وأنها سوف تبقى شدة الانبعاث الغازي تتراوح بين الذروة والاستقرار، وأنها لن تنزل أبداً مستوى الانحدار. هذا بالإضافة إلى أن معظم دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى والشرقية اختارت معيار التقليل من الملوثات البيئية دون تغيير في طرق العمل، وهو معيار غير قابل للقياس إلا من خلال المعطيات التي تقدمها الدولة المعنية. وهو ما يترك مجالاً واسعاً للتساؤل حول مصداقية تلك المعطيات.

ولتدراك هذا الخلل التنظيمي حاولت منظمة الأمم المتحدة وضع برامج محددة تسهل، من خلالها، عليها وعلى الهيئات المختصة متابعة مدى التزام الدول من جهة، والعمل على الحد من الخلافات الدولية من جهة ثانية، وتتمثل هذه البرامج ثلاث آليات يمكن للدول اختيار إحداها وهي (Edward, 2019):

• National Adaptation Programmes of Action (NAPAs)

البرامج الوطنية لكيف الأنشطة

• National Adaptation Plans (NAPs)

المخططات الوطنية للتكيف

• Strategies National Adaptation (NASs)

الاستراتيجيات الوطنية للتكيف

وقد كان الهدف من تحديد هذه البرامج هو أن تنخرط الدول على المدى الطويل، انطلاقاً من مبدأ التكيف مع مقررات قمة باريس، في السياسات الأممية لحماية البيئة وأن تجعل من الموضوع مسألة داخلية قبل كل شيء، وهو ما تعهدت به غالبية الدول كل حسب إمكانياتها ودرجة تطور اقتصادها وهو الهدف الذي تسعى الأمم المتحدة لبلوغه من خلال هذه البرامج التكيفية. لكن الأزمة الاقتصادية-التجارية التي اندلعت بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية منذ 2013 وهي السنة التي أعلن فيها الرئيس الصيني عن إطلاق مشروع طريق الحرير الجديد بقيمة ألف (1000) مليار دولار والذي سيغطي ثلاث قارات (آسيا، أوروبا، إفريقيا)، أثرت كثيراً على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال توحيد معايير الالتزام الدولي بحماية البيئة. وهو ما سيؤثر حتماً على التزام الدول الأخرى خاصة وأن اقتصادياتها ضعيفة وتحتاج إلى موارد كبيرة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية، والتي هي مرتبطة أصلاً اقتصادياً بإحدى الدولتين أو كلاهما بنسبة كبيرة.

3. الحرب الاقتصادية ومستقبل الجهود الأممية لتحقيق الاستدامة البيئية

تعتبر سنة 2019 عن المرحلة التي أعلنت فيها الولايات المتحدة الأمريكية الحرب الاقتصادية صراحة على الصين بالدرجة الأولى، وعلى الدول التي ترفض إتباع النهج الأمريكي في التعامل مع المشكل الصيني، وبالأخص دول الاتحاد الأوروبي. وهو ما يعبر عنه بالتنافس الصيني الأمريكي على الفضاءات التجارية العالمية، حيث تحاول كل دولة استخدام كل إمكانياتها الاقتصادية والمالية والسياسية لجلب المزيد من الزبائن لمجالها الاقتصادي والتجاري من جهة، وفرض المزيد من الرسوم على منتجات المنافس من جهة ثانية (Kramer, 2019). حيث بدأت الصين تغزو المجال الأوروبي من خلال بوابة الدول الضعيفة على غرار اليونان ودول أوروبا الشرقية، اعتماداً على الميزانية الضخمة لمشروع طريق الحرير الجديد، فقد أقرت اللجنة الأوروبية في تقريرها الصادر شهر مارس 2019 بذلك التنافس وبخطورته على مستقبل العالم بالقول: "إن ميزان التحديات والفرص التي تقدمها الصين قد تغير... وأن الصين أصبحت منافس آلي من خلال ترقيتها لنموذج مختلف من الحكم... وبتقديمها رؤية مختلفة للمشاكل الأمنية، وتحقيقها لقفزة نوعية في مجال الاتصالات... وكذلك المناورات العسكرية الكبيرة التي لا تهدف من خلالها إلى تعزيز الثقة فقط، بل لتحدي قدرات الأمن الأوروبي، بالإضافة إلى استعمالها لقدراتها المالية الضخمة لشراء شركات أو تمويلها في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي" (Kramer, 2019).

بينما يري الكاتب الأمريكي "توماس دوناهو" Thomas Donahue بأن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الأعظم، يجب عليها أن تحافظ على الصدارة، وعلى قدراتها لدعم قواتها العسكرية في جميع أرجاء العالم، مع القدرة على اختراق وتدمير كل شبكات الاتصال في الفضاء، تحت المحيطات وفي كل منطقة من العالم إذا اقتضى الأمر ذلك (وهو يقصد تدمير القدرات الصينية)، وأنه على القادة السياسيين الأمريكيين الاستعداد لليوم الأسوأ، وأن لا يكتفوا باليوم العادي (Thomas, 2019). في إشارة إلى ضرورة تبني سياسية أكثر صرامة مع التهديدات الصينية في كل المجالات، وأن تظهر الولايات المتحدة الأمريكية قوتها التدميرية وأن تفهم الخصوم بأنها على استعداد لاستخدامها إذا ما شعرت بالتهديد الفعلي، حيث أن القيود التجارية والرسوم الجمركية لم تعد كافية لكبح التوغل الصيني في مناطق النفوذ الأمريكي.

في حين يري كل من "أندريا كلابوغ" و"دافيد غولدوين" David L. Goldwyn & Andrea Clabough بأن الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقررة نهاية 2020 سيكون لها الأثر الكبير على السياسات الطاقوية، السياسة الخارجية، والسياسات البيئية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك لأن الحزبين الجمهوري والديمقراطي متفقان على هذه النقاط الثلاث أكثر من أي وقت مضى في التاريخ الأمريكي، فالجمهوريون بقيادة الرئيس "ترامب" سيواصلون تدعيم السياسة الطاقوية للبلاد باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي مع الاحتفاظ بأولوية الطاقات الاحفورية وضرورة دعمها والحصول عليها من كل بقاع الأرض وكذلك تبني سياسة جد مقيدة فيما يتعلق بالحد من الانبعاثات الغازية، والسياسية البيئية بصفة عامة (David, 2020). وهو ما يدل على أن كل من الصين وأمريكا قد تخليتا عملياً عن الجهود الأممية

لحماية البيئة بسبب الصراع الاقتصادي القائم بينهما، وهو ما يثير مخاوف الهيئة الأممية من تخلى الدول الأخرى تدريجياً عن التزاماتها البيئة اقتداءً بالقوى الكبرى.

تعتبر هذه المخاوف الأممية مبررة لأن حلفاء الصين وأغلبهم من الدول النامية بحاجة للمشاريع الاقتصادية والاستثمارات الصينية، التي توصف بأنها ليس صديقة للبيئة، من أجل رفع نسبة النمو فيها، بينما يتخوف حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية من التبعية المطلقة لها، وهو ما دفعهم إلى إحياء النزعة الوطنية وتدعيم السيادة خاصة دول الاتحاد الأوروبي. فنلاحظ من خلال هذه التطورات أن الأمم المتحدة تحاول وضع آليات جماعية لحماية البيئة، بينما تسعى الدول لإيجاد آليات فردية لحماية أنفسها من تبعات الحرب الاقتصادية، وربما العسكرية مستقبلاً، بين أكبر اقتصادين في العالم.

ففي حين تهم أمريكا الصين صراحةً بعدم احترام قواعد اللعبة الاقتصادية، من خلال خرقها المتكرر لحقوق الملكية الفكرية للاختراعات الأمريكية والأوروبية، ترد الصين على ذلك بأنه لا تعتدي على حقوق الاختراع وإنما هي تنشط في مجال الابتكار وهو مجال قانوني لكنه يقوم على مبدأ تطوير الاختراع وتحسينه. وهنا مكنم الخلاف بين الدولتين. حيث صرح مدير المخابرات الخارجية الأمريكية CIA في العام الماضي بأن الصين: "أصبحت تنافس بشدة الولايات المتحدة الأمريكية في مجالاتها الحيوية (حلفائها وشركائها التقليديين)، وأن هذه المنافسة تشمل كل المجالات ما أدى إلى سباق نحو التفوق التكنولوجي والعسكري. وهو سباق بخصوص القيم، فالصين تحاول إعادة تشكيل النظام العالمي والأمن الإقليمي، وهي تمارس نفوذها على سياسات واقتصادات كل مناطق العالم وخاصة محيطها الجغرافي" (kramer, 2019).

ويظهر من خلال التصريحات الرسمية الأمريكية بأن المتضرر الأكبر من تلك الحرب الاقتصادية هي أمريكا ذاتها، خاصة وأن الموقف الرسمي الصيني جاء مقلداً من حدة الموقف الأمريكي مدعوماً بالإحصائيات والأرقام، حيث صرحت الصين أن صادراتها للولايات المتحدة الأمريكية سنة 2017 بلغت 429.8 مليار دولار، في حين أن وارداتها من نفس البلد بلغت 153.9 مليار دولار، وأن فارق المعاملات هو 275.8 مليار دولار لصالح الصين (Zeyan, 2018). فمن خلال هذه الأرقام نلاحظ بأن الحرب التجارية بين البلدين قد تؤثر على الصادرات الصينية باعتبار أن أمريكا هي أكبر سوق لتلك الصادرات لكنها لن تؤثر على النمو الاقتصادي للصين لأسباب عديدة أولها أن نسبة الصادرات نحو الولايات المتحدة لا تتعدى 4%، ثانيها هو مشروع طريق الحرير الجديد "حزام واحد طريق واحد" فإن الصين قد أنشأت أسواق عديدة في الدول النامية وبعض الدول الأوروبية ما يعني أن الاقتصاد الصيني أصبح مستقل عن الاقتصاد الأمريكي، وهو قادر على منافسته وحتى إزاحته من الصدارة العالمية بحلول سنة 2021.

وتقر الصين بأن أثار الحرب الاقتصادية على الدول الأخرى ستكون ظاهرة للعيان خاصة في الوقت الحالي، وأن الأمر لن يقتصر فقط على تدمير العلاقات الاقتصادية التقليدية خاصة بالنسبة للدول النامية، بل أن الأمر أكثر جدية من ذلك، فهذه الحرب ستعيق مسار العولمة، كما أنها لن تؤدي إلى حل المشاكل الكبرى في العالم على غرار تفشي الإرهاب، أو التدمير الكبير للبيئة والمحيط الطبيعي، أو حتى

مشكلة الأسلحة النووية. هي فقط ستدفع الدول الأخرى لاختيار حليف من بين الدولتين لتطوير العلاقات التجارية معه (Zeyan, 2018).

من خلال عرضنا لموقف الدولتين من مسألة حماية البيئة، نلاحظ أنها لم تعد أولوية بالنسبة لهما، بل أن البيئة ستكون أول ضحية لهذه الحرب. لأن سعي كلا الدولتين لتعزيز مكانتهما الاقتصادية في العالم يقتضي استغلال أكبر للموارد الطبيعية، وتسريب غازات ملوثة أكثر في الغلاف الجوي، وهو ما سيؤثر على كل الدول دون استثناء. حيث أن الخطر الأكبر على البيئة حسب الخبراء سيكون السباق نحو التكنولوجيا (شبكة الجيل الخامس وما بعدها) وما سيترب عنه من تغيير في معادلات بيئية وطبيعة كثيرة يمكن أن تمس حتى الصحة البشرية.

في خضم هذا الوضع تبقى هيئة الأمم المتحدة عاجزة عن إيجاد حل للآثار البيئية المترتبة عن الحرب الاقتصادية، فقد أظهرت الإحصائيات أن الدولتين قد رفعتا الرسوم الجمركية على 13.000 سلعة مختلفة بقيمة تعادل 360 مليار دولار، ما يمثل نصف المعاملات التجارية بين الدولتين، وهي سابقة في تاريخ التجارة الدولية، ما يعني أنها أكبر حرب تجارية واقتصادية بين دولتين في التاريخ البشري على حد تصريح وزير التجارة الصيني (Fusacchia, 2019). وكنتيجة مباشرة لهذه الحرب التجارية، لدينا فقدان اجتماعات " قمة الأرض" التي عقدت بعد 2017، حيث أدى انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاق باريس إلى تناقص مصداقية تلك الاجتماعات مقارنة بما قبل 2017. وهو ما يعني تناقص الالتزامات الدولية بخصوص حماية البيئة، خاصة وأن كل دولة تبحث عن توازنها الاقتصادي من خلال دراسة السياسات الاقتصادية الأكثر منفعة بالنسبة لها مقارنة مع ما تقدمه الدولتين الأكبر اقتصادا في العالم من فرص وعروض.

وبهذا يبقى المشكل الأساسي بخصوص مسؤولية حماية البيئة قائما، فالدول الكبرى انخرطت في سباق اقتصادي-تكنولوجي متناسية المشاكل البيئية العالمية، بينما تبحث الدول النامية على تطوير اقتصاداتها بكل الوسائل من أجل تلبية الحاجات المتزايدة لسكانها، حيث تشير التقارير إلى أن الجهود التي تبذلها بعض الدول بجدية (الأوروبية منها خاصة) يقابلها الإهمال الشديد لدول أخرى، وفي نهاية المطاف فإن الانبعاثات الغازية والملوثات البيئية ستضر كل الدول لأن تضرر الغلاف الجوي وارتفاع حرارة الأرض لن يقتصر على منطقة جغرافية دون غيرها، حتى وإن كانت بعض الدول أكثر جاهزية من الأخرى. حيث تشير التقارير والدراسات إلى أن الدول النامية هي عرضة للمخاطر البيئية، وأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتلك المخاطر ستكون كبيرة جدا على تلك الدول (Ahmed, 2019).

بهذا يبقى مفهوم التنمية المستدامة المفهوم الأقرب لتحقيق الأهداف الأممية لحماية البيئة، حيث يشجع الدول على تبني سياسة بيئية تدريجية لا تؤثر مباشرة على نموها الاقتصادي وحاجيات سكانها، لكنها مع مرور الوقت ستظهر نتائج جيدة على البيئة خاصة مع التحول التدريجي نحو الطاقات المتجددة، ففي نهاية المطاف فإن الاستدامة البيئية هي ما سيضمن للدول والمجتمعات الاستدامة الاقتصادية والتنموية. وهو ما يتطلب من دول العالم الانخراط في هذا المسعى بعيدا عن حرب الزعامة الاقتصادية والتجارية التي تدور بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، لأن الخاسر الأكبر في هذه الحرب ستكون البشرية جمعاء.

- خاتمة:

لقد قمنا من خلال هذا المقال بدراسة تأثير الرهانات الاقتصادية والسياسية للدول الكبرى على دورها في حماية البيئة، وذلك من خلال التركيز على الآثار السلبية للحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الجهود الأممية لحماية البيئة، حيث تبين من خلال الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية لها تأثير كبير على سلوك العديد من الدول، فقد كان انسحابها من اتفاق باريس سنة 2017 بمثابة إشارة لدول كثيرة للتنصل من مسؤولياتها في مجال حماية البيئة محليا وعالميا. ففي ظل غياب معايير موحدة وملزمة، تبقى الدول حرة في تقديم الإحصائيات التي تراها متمشية مع أهدافها الاقتصادية والتنموية. فقد اعابت الولايات المتحدة الأمريكية على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحماية البيئة، وخاصة اتفاق باريس، عدم العدالة في توزيع الالتزامات بينها وبين أكبر الملوثين في العالم على غرار الصين والهند. واعتبرت أن مساهمتها المالية وجهودها للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر أكبر بكثير مما تبذله تلك الدول، وهو ما اعتبره الرئيس "ترامب" عاملاً معطلاً للنمو الاقتصادي الأمريكي، في حين تواصل الصين تطورها دون أن تولي أهمية كبيرة لحماية البيئة.

في حين ترى الصين بأنها تقوم بكل الالتزامات الدولية والداخلية في مجال البيئة، وما الاتهامات الأمريكية إلا دعاية سياسية تهدف إلى تشويه صورة الصين تجاه حلفائها الاقتصاديين، وان خوف الولايات المتحدة الأمريكية من فقدان مرتبتها الأولى عالميا كأقوى اقتصاد يدفعها للتصرف بعدوانية تجاه المنتجات والشركات الصينية. خاصة بعد إطلاق مشروع طريق الحرير الجديد 2013-2049، بقيمة ألف مليار دولار، مع استهدافه لثلاث قارات وهي آسيا، إفريقيا، أوروبا. بالإضافة إلى التخوف الأمريكي من التفوق التكنولوجي الصيني، ما يعني فقدان أمريكا للسيطرة على الاقتصاد الرقمي كذلك، وما يتبعه من فقدان التحكم في المعلومات على المستوى العالمي. حيث تعتبر الصين أن نجاحها الاقتصادي والتكنولوجي هو حق مشروع وستقوم بكل ما يلزم لحماية هذا الحق، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية.

وفي ظل هذا الصراع تبقى جهود الأمم المتحدة جد محتشمة في مجال حماية البيئة مقارنة بالأهداف التي حددتها منذ قمة ريو ديجانيور إلى غاية قمة باريس، فهي تفتقر لسلطة الإلزام ولآليات الرقابة على ما تفرزه الدول من غازات ملوثة في الجو. وما يؤكد ذلك هو تهديد معايير الالتزام البيئي، بالإضافة إلى عدم قابليتها للقياس بدقة لتحديد المسؤوليات. وما نظام المحاصصة المعتمد وقابليته حصص الدول الأقل تلويثا للجو للشراء من طرف الدول الصناعية الكبرى إلا دليل آخر على عجز الهيئة الأممية عن إيجاد حلول فعالية لمشاكل البيئة. هذه المشاكل التي لن تحل إلا إذا انخرطت في عملية حلها الولايات المتحدة الأمريكية والصين لأنهما الدولتان الوحيدتان القادرتان على إلزام بقية الدول بحماية البيئة من خلال:

* تغيير النموذج الطاقوي، والذهاب نحو الطاقات المتجددة والتكنولوجيا الصديقة للبيئة.

* تبني أنماط إنتاج جديدة تعتمد على إعادة تدوير المواد المستعملة في كل المجالات.

* دعم انتقال التكنولوجيا للدول النامية من أجل مساعدتها على تغيير أدوات الإنتاج.

لأنه من دون هذه الخطوات، ستبقى جهود حماية البيئة مجرد شعارات ترفعها هيئة الأمم المتحدة كل سنة.

-قائمة المراجع:

- 1- Ahmed, K. & others, *Effect of trade on ecological quality: a case of D-8 countries*, Environmental Science and Pollution Recherche, N°, 26, 2019.
- 2- Audier, Serge, *La montée d'une prise de conscience mondiale : de la Journée de la Terre au Club de Rome*, L'âge productiviste. Hégémonie prométhéenne, brèches et alternatives écologiques, sous la direction de Audier Serge, La Découverte, 2019.
- 3- Brush, Grace S, *Ecology and Politics: A Troubled Partnership*, Ecology, vol, 85, no, 2, 2004.
- 4- [David L. Goldwyn](#), [Andrea Clabough](#), *Election 2020: What's at Stake for Energy?*, [Atlantic Council](#), Jan, 1, 2020.
- 5- Delali Benjamin K, Dovie, Shuaib Lwasa, *Correlating negotiation hotspot issues, Paris climate agreement and the international climate policy regime*, Environmental Science & Policy, Volume 77, November 2017.
- 6- [Dominique, Bourg](#) & [Kerry, Whiteside](#), *Écologies politiques : essai de typologie*, La Pensée écologique, 2017/1 (N° 1).
- 7- Edward A. Morgan, Johanna Nalau, Brendan Mackey, *Assessing the alignment of national-level adaptation plans to the Paris Agreement*, Environmental Science & Policy, Volume 93, March 2019.
- 8- Emily t.yeh, *Political ecology in and of China*, in Raymond L. Bryan, The International Handbook of Political Ecology, Edward Elgar publishing, UK, 2015
- 9- Fusacchia, I, *Evaluating the Impact of the US–China Trade War on Euro Area Economies: A Tale of Global Value Chains*, Italian Economic Journal, 2019.
- 10-Ian Gough, *The social dimensions of climate change*, in Ian Gough. Heat, Greed and Human Need, Edward Elgar publishing, UK, 2017.
- 11-Kramer, Franklin D, *The competition, Managed Competition: Meeting China's Challenge in a Multi-Vector World*, Atlantic Council, 2019.
- 12-Mühlenhöver, Emmanuelle, *Quelle politique climatique américaine ?*, Politique américaine, vol, 14, no, 2, 2009.
- 13-Paul Tobin & others, *Mapping states Paris climate pledges: Analysing targets and groups at COP 21*, Global Environmental Change, Volume 48, January 2018.

- 14-Rose Garden , *Statement by President Trump on the Paris Climate Accord*, <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/statement-president-trump-paris-climate-agreement/> , June 1, 2017,Access 25.04.2020.
- 15-Secretariat general des Nations Unies, texte de l'accord de Paris, Decembre 2015.
- 16-SMITH, MICK, *Edward Hyams: Ecology and Politics 'Under the Vine*, Environmental Values, vol, 20, no, 1, 2011.
- 17-Thomas Donahue, *The Worst Possible Day: U.S. Telecommunications and Huawei*, PRISM, Vol. 8, No. 3 ,2019.
- 18-Zeyan zhu & others, *trade war between China and US*, Advances in Social Science, Education and Humanities Research (ASSEHR), volume 206, 2018.